بيان الوفد الدولي حول الزيارة التمهيدية بمناسبة الإنتخابات التشريعية المغربية لسنة 2007

الرباط 15 غشت 2007

يُقدم هذا البيان من طرف الوفد الدولي المكلف بالتقييم الأولي للانتخابات التشريعية لسنة 2007 بالمغرب، والمُنظم من طرف المعهد الوطني الديمقراطي، كجزء من عمل الوفد الدولي لمراقبة الانتخابات بدعوة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهي الهيئة المكلفة بالإشراف على نشاطات مراقبة الإنتخابات . وقد زار الوفد المغرب ما بين التاسع والخامس عشر من أغسطس لسنة 2007. أما عن أهداف البعثة المكلفة بالتقييم الأولي للانتخابات فتتجلى في إظهار مدى اهتمام المنتظم الدولي بتطور المسار السياسي الديمقراطي والحكامة الديمقراطية بالمغرب، وتقديم تقييم دقيق ومحايد للمناخ السياسي وآثاره على الانتخابات البرلمانية في السابع من أغسطس، إضافة إلى تقديم توصيات لدعم التطور الديمقراطي بالمغرب.

كان الوفد مرؤوساً من طرف السيدة فرانسيس فيتزجرالد (*Frances Fitzgerald*) عضوة الغرفة العليا للبرلمان الإيرلندي. ولقد ضم الوفد كلاً من:

- السيد جوزيف جيلورد (*Joseph Gaylord*) مستشار سياسي ومدير تنفيذي سابق للجنة الكونغرس التابعة للحزب الجمهوري الأمريكي.
- السيد ماثيو فرومين (*Matthew Frumin*) مستشار كبير لدى المعهد الوطني الديمقراطي.
- السيدة تامارا كوفمان ويتس (*Tamara Cofman Wittes*) باحثة جامعية ومديرة مشروع الديمقراطية والتنمية بالشرق الأوسط بمركز صابان لسياسة الشرق الأوسط التابع لمؤسسة بروكينز]
- السيد عبد الرضى حسن، الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان

لقد قام الوفد بإنجاز تقييمه طبقاً للقانون المغربي وعلى ضوء المعايير الدولية للمراقبة المحايدة للانتخابات الواردة في إعلان المبادئ الخاص بالمراقبة الدولية للانتخابات.

التقى الوفد، خلال إقامته، بعدد كبيرمن الزعماء السياسيين والمدنيين والمسؤولين الحكوميين وممثلي السلطات المحلية وممثلي وسائل الإعلام والهيئات الدولية المستقرة بالرباط. كما قام أعضاء الوفد بزيارة لمدينة فاس ومكناس وبنسليمان.

سيزور المغرب وفد مكون مما يناهز خمسين عضواً خلال أسبوع يوم الاقتراع، حيث سينتشر أعضاء الوفد عبر تراب المملكة لمراقبة الحملة الانتخابية والعملية الانتخابية وكذا تطور المسار السياسي بعد الانتخابات. وسوف ينجز أعضاء الوفد تقريراً منفصلاً حول ملاحظاتهم.

إن الوفد لا يسعى للتدخل في عملية الاقتراع وليست له أية نية أو القدرة على تقديم تقييم نهائي للعملية، فالكلمة الأخيرة تبقى للشعب المغربي الذي سيقرر دلالة انتخابات 2007 وأهميتها. ما يسعى إليه الوفد هو تقديم عرض بغرض تعزيز المسار الديمقراطي بالمغرب.

I. ملخص تركيبي

تقدم الانتخابات البرلمانية للسابع من شتنبر لسنة 2007 فرصة للشعب المغربي لتدعيم البناء الديمقراطي القائم على الانفتاح السياسي الذي عرفته البلاد خلال العشر سنوات الأخيرة. فبينما لم يكن التطور المُحرزمتماسكا بشكل مستمر، فإن التقدم الذي شهدته هذه المرحلة بصفة إجمالية لتحقيق المزيد من الانفتاح السياسي والاجتماعي في إطار نظام ملكي مُمركز كان إيجابيا الى حد لا بأس به. إن انتخابات 2007 تمنح فرصة هامة لتعميق مسار الدمقرطة بالمغرب.

يتسم المناخ الانتخابي الحالي بالعديد من العوامل الإيجابية بما في ذلك الجهد المتنامي المبذول من طرف الأحزاب السياسية الرئيسية للتميز عن بعضها البعض من خلال برامجها السياسية المبنية على قضايا محددة ومن خلال حملات تنافسية تركز على مصالح الناخبين. وعلى نحو مماثل، فإن الجهود الجثيثة المبذولة في مجال نشر الثقافة المدنية وتسجيل الناخبين تطمح إلى عكس تيار العزوف السياسي خصوصاً في أوساط الناخبين الشباب. زيادة على ذلك، تبدو الاستعدادات الإدارية للانتخابات مثيرة للإعجاب، كما يجب التنويه بالدور الإيجابي والجدير بالملاحظة الذي يلعبه المجتمع المدني في مجال المناصرة و توعية الناخبين وإعداد المراقبين المحليين للانتخابات القادمة.

غير أن هذا النشاط الإنتخابي الإيجابي يحدث في سياق فقدان مستمر للثقة في المؤسسات السياسية والهياكل النظام التي قد تحد من أثر الانتخابات. فالجهود المثيرة للإعجاب والهادفة للرفع من نسبة مشاركة الناخبين تعكس كذلك الانشغال الأساسي بالمخاطر المحدقة بالتطور الديمقراطي بسبب الاستياء الناخبين و ما يترتب عنه من مشاركة ضعيفة. و في نفس الوقت، وأخذاً بعين الاعتبار آليات القانون الانتخابي، فإنه سيكون من الصعب جداً لأي حزب سياسي الحصول على أغلبية كبيرة داخل البرلمان. و قد يكون هناك كذلك عدم تطابق بين الأصوات المحصل عليها من طرف الأحزاب وبين تمثيليتها داخل البرلمان المنتخب.

هناك جهود حثيثة للارتقاء بدور المرأة. لكن ينبغي أن يستمر التركيز على إيجاد أفضل السبل لمزيد من التمكين السياسي للمرأة. كما أن بعض الأحداث الأخيرة المرتبطة بالتحديات التي واجهتها الصحافة من شأنها أن تُأثر على التغطية السياسية وبالتالي على الانتخابات.

وسيكون من الأهمية بمكان بالنسبة للسلطات المغربية بأن تسمح بأعلى درجة من الانفتاح في مجال تنظيم الحملات الانتخابية وكذا التبادل الحر للأفكار استعدادا للإنتخابات. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، ، فإن كل الجهود يجب أن تُبدل، عقب الإنتخابات، لكي تكون التمثيلية داخل الحكومة المقبلة تعكس، بأعلى درجة ممكنة، إرادة الشعب المغربي وأن تُمنح الحكومة والبرلمان المنتخبين قدرة أكبر على تمثيل مصالح المواطنين ولعب دورهما بشكل فعال. ولكي يكون المسار الديمقراطي أكثر نجاعة، ينبغي الربط بين اختيارات الناخبين والقرارات السياسية. ومن المحتمل أن يمثل ذلك المهمة الأولى للمغرب في تطوره الديمقراطي بعد انتهاء انتخابات 2007.

II. السياق الانتخابي

تعتبر الفترة السابقة للانتخابات فترة حاسمة لفهم مدى ديمقراطية الانتخابات وتقييمها. حيث أنه يتعين على التقييم الكامل والشامل لأي انتخابات أن يأخذ بعين الاعتبار كل أوجه العملية الانتخابية من إطار قانوني، ومناخ سياسي قبل الحملة الانتخابية وخلالها ، والتدابير المرتبطة بعملية الاقتراع وفرز الأصوات، وترتيب النتائج، والتحقيق وكذا البث في الشكايات إضافة إلى الظروف المرافقة لتفعيل نتائج الانتخابات.

خلال العقد الأخير، شهد المغرب تحولاً كبيرا من خلال تجربته لانفتاح سياسي واجتماعي أكبر في إطار نظام ملكي مُمركز. وقد أخذت جهود الانفتاح، التي بدأت خلال السنوات الأخيرة من حكم الملك الراحل الحسن الثاني بعد عقود من التحكم السلطوي، زخما مهما عقب اعتلاء الملك محمد السادس العرش في 1999. فقد أديرت الانتخابات التشريعية لسنة 2002 بشكل جيد إلى حد معقول، بتعيين السلطات المشرفة على الانتخابات لمراقبين محليين لأول مرة، و من خلال تأمين ولوج كل الأحزاب السياسية لوسائل الإعلام وكذلك من خلال إطلاق مبادرات برعاية من الحكومة لتوعية الناخبين.
ولقد سجلت الانتخابات كذلك دورا أفضل للنساء في المعترك السياسي عبر اتفاق كل الأحزاب على تخصيص لائحة وطنية للمرشحات. هذه الخطوة مكنت من رفع عدد النساء بشكل ملحوظ في البرلمان حيث انتقل عددهن من امرأتين إلى 35 امرأة. كما أدى هذا الانفتاح إلى فتح ملفات حقوقية أخرى مرتبطة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية من ضمنها إصلاح مدونة الأسرة وإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة. وتم التركيز كذلك على إصلاحات سياسية أخرى من شأنها التسريع بإنشاء حكومة مسؤولة لها اختصاصات ومهام واضحة وقادرة على الالتحام حول برنامج محدد المعالم. بعد انتخابات 2002 ساد نوع من الإحباط حين قام الملك محمد السادس بتعيين رئيس للوزراء من خارج الأحزاب السياسية. وقبيل الانتخابات القادمة هناك إنطباع لدى الأحزاب السياسية بأن الملك سيأخذ بعين الاعتبار الخريطة السياسية التي ستفرزها نتائج انتخابات 2007 من اجل إعطاء مسؤولية الحكومة للأغلبية البرلمانية، كما جاء ذلك في الخطاب الملكي بتاريخ 8/10/2004 بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية.

وبينما كان هناك زخم مهم في عملية الدمقرطة عقب انتخابات 2002 ، كما تمت الإشارة إلى ذلك بتفصيل أكبر فيما سبق، فإن بعض الأحداث الأخيرة حدت من ذلك الزخم، جاعلة من انتخابات 2007 انتخابات أكثر أهمية في تحديد مدى قدرة المسار الديمقراطي على كسب ثقة الجمهور. وفيما يلي عرض لبعض المظاهر المحددة للسياق الانتخابي بالنسبة للانتخابات البرلمانية لسنة 2007.

قانون الأحزاب السياسية: كخطوة أولى للإصلاح السياسي استعدادا لانتخابات 2007، مكنت عملية تشاورية مع الأحزاب السياسية من اعتماد قانون جديد للأحزاب السياسية في شهر دجنبر 2005. ويحدد القانون القواعد والإجراءات التنظيمية التي تروم تعزيز الأحزاب السياسية وإبعادها عن التنظيم الممركز والقائم على الشخصنة. وتتضمن هذه الإصلاحات تشجيع اعتماد برامج سياسية واضحة قائمة على إيديولوجيات وسياسات اجتماعية، وعلى استعمال آليات الديمقراطية الداخلية لتشجيع مشاركة أعضاء الأحزاب وكذا التزام الشفافية فيما يخص تمويل الأحزاب. ولقد تم التطرق كذلك لبعض المناحي الأخرى من ضمنها تمويل الدولة للأحزاب، والحد الأدنى من المعايير التي تمكن من اعتراف الدولة بالأحزاب، إضافة إلى إضفاء الطابع الرسمي على التحالفات و كذا ضرورة عقد الأحزاب لمؤتمرها العام مرة كل خمس سنوات.

لقد تمت المصادقة على هذا القانون بهدف تيسير إدارة المشهد السياسي ، وذلك من خلال تقوية الأحزاب وتعزيزها. ويبدو بأن هذا القانون قد شكل عاملاً مهماً ساهم في تقوية الأحزاب وتجديد قياداتها بفضل مزيد من الدمقرطة الداخلية.

القانون الانتخابي: في سنة 2002 أنهت الحكومة المغربية بشكل رسمي الإصلاحات المتعلقة بالقوانين الانتخابية استعدادا لانتخابات نفس السنة. ولا زال العمل جاريا بهذا النظام الذي أدخلت عليه مؤخرا تعديلات طفيفة. فلقد اختارت الحكومة المغربية العمل بنظام الانتخابات الذي يرتكز على التمثيلية النسبية بأكبر بقية وكذلك على دوائر انتخابية متعددة المرشحين، عوض النظام القديم الذي كان يعتمد نظام الإنتخاب بالأغلبية مع تقديم مرشح واحد عن كل دائرة. وعلى ضوء هذا النظام، يتوجب على كل حزب يريد الترشح في دائرة ما أن يضع لائحة مرشحين تُوازي في عددها عدد المقاعد المتنافس عليها في تلك الدائرة. وعند الإدلاء بالتصويت، يقوم الناخب بتحديد اختياره مصوتا على حزب معين عوض مرشح معين. فالنظام المغربي يعتمد نظام اللائحة غير المفتوحة ،الأمر الذي يعني أن كل حزب يحدد ترتيب مرشحيه الواردين في اللائحة والمنتخبين. ويمكن للناخب، رجلا كان أو امرأة، أن يختار الحزب الذي يفضله، وليس المرشح من لائحة الحزب الذي يرغب أو ترغب في انتخابه. وتضمنت هذه التغييرات كذلك التوجه نحو استعمال ورقة تصويت واحدة، مما شكل خطوة إيجابية قللت من فرص شراء الأصوات. إن نظام الاقتراع القائم على التمثيلية النسبية كما يُطبق في المغرب والذي يلجا إلى نظام الأكبر بقية لمنح المقاعد يجعل من الصعب جدا فوز أي حزب بمفرده بأكثر من مقعد عن كل دائرة، مما يزيد من احتمال توزيع المقاعد بالتساوي نسبيا بين الأحزاب الكبرى.

لقد تمت مراجعة القانون الانتخابي مع بداية سنة 2007. وبينما كان من الممكن بأن توفر تلك التعديلات فرصة لجعل التمثيلية داخل البرلمان تساير الاقتراع الشعبي، فإن الصيغة النهائية لهذا القانون لم تأت بشئ يذكر في معالجة مشاكل الأحزاب التي لا تستطيع كسب أكثر من مقعد واحد في الدائرة. غير أن القانون، رفع من الحد الأدنى المطلوب للحصول على مقاعد في البرلمان من ثلاثة إلى ستة بالمائة، في حين رفضت بعض المقترحات الداعية إلى رفع هذا الحد الأدنى إلى عشرة بالمائة.وليس من المحتمل أن يكون لهذا التغيير للعمل بالحد الأدنى وقع بخصوص توزيع المقاعد على مستوى الدائرة، ولكنه يمكن أن يُؤثر على توزيع المقاعد داخل القائمة الوطنية للنساء. وفي مطلع سنة 2007، طالت العديد من التعديلات الدوائر فارتفع عددها إلى 95 حيث أنشأت أقصى عدد من المقاعد لكل دائرة مكونة من خمسة . وفي غضون ذلك، رفض المجلس الدستوري نسبة ثلاثة في المائة من الأصوات كشرط مسبق لأي حزب أن يكون قد حصل عليها في انتخابات 2002 حتى يتمكن من خوض غمار انتخابات 2007. غير أن جوهر هذه التعديلات لم يغير من شيء في الأثر المحتمل للصيغة التي أعد بها النظام الانتخابي: فهناك توزيع متساوي نسبياً للمقاعد بين الأحزاب الرئيسية بالرغم من احتمال أن يكون الفرق في مجموع الأصوات كبيراً بين الأحزاب الكبرى.

إن التوفيق بين الاعتماد على نظام أكبر بقية لتوزيع المقاعد وإعادة تقطيع بعض الدوائر الانتخابية يثير مخاطركبيرة بحيث قد تؤدي الانتخابات مرة أخرى إلى عدم فوز أي حزب بأغلبية مهمة في البرلمان وأن تفوز بعض الأحزاب الرئيسية بمقاعد أقل مما قد تتيحه أصوات الناخبين. ولا يمكن الجزم بمثل هذه الأمور إلا بعد انتهاء الانتخابات إذا ما تحققت إحدى هاتين النتيجتين. غير أن خطر حدوث هذا التباعد بين مجموع الأصوات المُحَصلة في الاقتراع العام والمقاعد المخصصة يبقى أكبرمقارنة بنظام الإنتخاب بالأغلبية بمرشح واحد لكل دائرة الذي كان معتمداً قبل سنة 2002. زيادة على ذلك، إذا لم تنجح هذه العملية فإن السلطة البرلمانية قد تُصاب بشرخ. وقد يساهم هذين العاملين في تراجع ثقة الناخبين في البرلمان والأحزاب السياسية. وبالنظر لهذه الديناميات المحتملة،فسيكون من المهم أن تتخذ السلطات المغربية كل الخطوات المعقولة لدعم البرلمان المنتخب لأجل بناء الثقة في المؤسسات السياسية وفي المسار الديمقراطي. وسوف يكون من المهم لأعضاء البرلمان المغربي أن يمارسوا بفعالية المسؤوليات المنوطة بهم دستورياً.

تسجيل الناخبين: لقد بدلت كل من الحكومة المغربية ومكونات المجتمع المدني وكذا الأحزاب السياسية جهودا لا يُستهان بها للزيادة في التسجيل في اللوائح الانتخابية، كمحاولة منها لإيقاف التراجع الملحوظ في المشاركة خلال الدورات الانتخابية على الصعيدين المحلي والوطني. فلقد تقلصت نسبة المشاركة خلال الدورات الانتخابية الخمس الأخيرة لدرجة أن نصف المغاربة المسجلين رسمياً في اللوائح الانتخابية أدلوا بأصواتهم خلال الانتخابات الأخيرة، ويُقال بأن سبعة عشر بالمائة من الناخبين صوتوا بأوراق بيضاء. ولقد تراجعت نسبة المشاركة بعشرين في المائة حتى في الانتخابات البلدية لسنة 2003 ، مقارنة بما كان عليه الحال ست سنوات قبل ذلك، والتي تم فيها تخفيض سن التصويت من 20 إلى 18 سنة. كما أن وزارة الداخلية نظمت عملية لتسجيل ناخبين جدد خلال شهري أبريل وماي من سنة2007 بهدف تسجيل ثلاثة ملايين ناخب. بالإضافة لتسجيل الناخبين حضورياً، فإنه كان بإمكان المواطنين بعث رسائل إلكترونية عبر الهاتف مستخدمين أرقاما معينة لمعرفة ما إذا كانت أسمائهم مسجلة في اللائحة الانتخابية، أو إذا ما كانت هناك حاجة لتسجيل أسمائهم. ولقد ساهمت منظمات المجتمع المدني أيضاً في الرفع من عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية وتشجيع مشاركتهم. ونتيجة لذلك بلغ عدد المسجلين في الانتخابات 15،510،505 مواطن يمثلون أكثر من 79 في المائة من الساكنة المؤهلة للانتخاب. ومن بين المسجلين هناك 10 % ممن تم تسجيلهم للمرة الأولى وهو إنجاز جدير بالتنويه.و تشكل النساء 48.7% من مجموع الناخبين المسجلين. كما أن ثمانين في المائة من الناخبين المسجلين الجدد دون سن الرابعة والثلاثين و 57% من هذه الفئة تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 24 سنة.

ويُذكر بأن وزارة الداخلية سمحت بحصول كل الأحزاب على نسخ من قرص مُدمج يتضمن لائحة الناخبين لفترة شهر بالرغم من أن القانون لم ينص عل ذلك. ولقد أخبر جل مسؤولي الأحزاب البعثة بأنهم قد اطلعوا على اللوائح، حيث أنه رغم وجود بعض الأخطاء فإن المشاكل كانت محدودة بشكل عام .

عملية إدارة الإنتخابات: تختار العديد من الديموقراطيات الإنتقالية اللجوء إلى لجنة انتخابات مستقلية، والتي لها مزية إضافية تتمثل في طمئنة الجمهور حول حياد الإدارة إزاء العملية الإنتخابية. وتتكلف وزارة الذاخلية في المغرب بإدارة العملية الإنتخابية، كما كلف المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بالإشراف على الجهود المحلية والدولية لمراقبة الإنتخابات . وتبدو استعدادات وزارة الداخلية ليوم الإنتخابات محكمة، وقد أعربت الأحزاب السياسية، على اختلاف أطيافها، عن بعض ثقتها حتى الآن في أن اجراءات يوم الإنتخابات ستتم بطريقة سلسة. وباستثناء عدد المصوتين، تتعلق الإنشغالات التي سمعت بها البعثة أساسا بخطر شراء الأصوات، والخلط الممكن فيما يخص دور المراقبين، وشفافية فرز الأصوات.

قواعد الحملة الإنتخابية: أعربت بعض الأحزاب عن انشغالها إزاء إمكانية لجوء منافسيها إلى شراء الأصوات، وهناك، حسب مايقال، حالات سابقة لهذا النوع من الممارسات ، وقد أعرب محاوروا البعثة عن اعتقادهم القوي بأن السلطات تنوي تطبيق قواعد تنظيم الحملة بشكل حازم، بما في ذلك منع أعمال كشراء الاصوات .وسيكون من المهم، بالطبع، بالنسبة للسلطات بأن تطبق بحزم كل القوانين ذات الصلة بطريقة تساوي بين كل الأحزاب .كما يمنع استعمال موارد الدولة أو المؤسسات الدينية لأغراض سياسية،و يجب أن يطبق هذا المنع كذلك بشكل محايد.

دور المراقبين: يعطي الهيكل الإداري للإنتخابات السلطة لوزارة الذاخلية في مجال التدبير العام، وللمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان في مجال المراقبة . هناك خطر التباس الأمور بالنسبة على العاملين في مكاتب الإقتراع المحلية يوم التصويت إزاء دور وحقوق المراقبين الدوليين والمحليين ومسؤولياتهم . ولم تقدم وزارة الذاخلية حتى الآن توجيهات مكتوبة رسمية حول كيفية التعامل مع المراقبين .

وستكون هذه هي المرة الأولى التي سيحضر فيها المراقبون المحليون والدوليون . وتعي السلطات المغربية بأن المراقبين المحليين والدوليين يلعبون دورا إيجابيا جدا في تقوية العملية الديموقراطية. وحتى يتمكن المراقبون من لعب دورهم بشكل كامل وإيجابي قدر الإمكان، من الحاسم تزويد المسؤولين عن الإنتخابات في كل مكتب من مكاتب الإقتراع المحلية بتوجيهات دقيقة مكتوبة حول حقوق امراقبين ومسؤولياتهم، توجيهات تتطابق مع ما ورد في اعلان المبادئ حول المراقبة الدولية للإنتخابات.

وتتكامل جهودالمراقبة المحلية مع جهود المراقبة الدولية. إذ تعتبر المراقبة المحلية طريقة مهمة لإشراك المواطنين في العملية الديموقراطية. وينبغي السماح لشبكة المراقبة المحلية المغربية باستخدام العدد الذي تراه ضروريا من المراقبين المؤهلين والمدربين، كما أنه من المهم كذلك إخبار المراقبين المحليين و الدوليين على حد سواء بحقوقهم ومسؤولياتهم، وأن يعملوا بطريقة غير منحازة ومهنية على امتداد العملية الإنتخابية بكاملها.

شفافية فرز الأصوات: نظرا للطريقة التي تعد بها الأصوات في المغرب، والصيغة المعقدة التي تمنح من خلالها المقاعد، فقد يتطلب الإعلان عن النتائج بعض الوقت بعد إقفال مكاتب الإقتراع. لكن كلما زاد التأخير، كلما زادت انشغالات الجمهور إزاء التزوير والتلاعب.

وتظهر الممارسات الدولية أنه ينبغي بذل كل الجهود للإعلان عن النتائج في أقرب وقت ممكن. ومن المهم أن تكون عملية عد الأصوات شفافة بشكل كامل وفي كل مراحلها، بالنسبة لممثلي الأحزاب السياسية والمراقبين المحليين والدوليين. ومن بين العناصر المهمة في هذه الشفافية الإعلان السريع والعمومي عن العد النهائي للأصوات، ليس فحسب بالنسبة للنتائج على المستوى الوطني وعلى مستوى الدوائر الإنتخابية، ولكن كذلك عدد الأصوات المعدودة في كل مكتب محلي للتصويت، وهو ما قد يكون له تأثير على عدم احتساب بعض الأصوات على المستوى المحلي.

حملات الأحزاب: ستجري الحملة الانتخابية والتي خُصصت لها مدة أسبوعين ما بين 17 أغسطس و 6 شتنبر. وسيتمكن المرشحون من تسجيل أنفسهم رسميا ما بين 17 و 24 أغسطس بالرغم من أن بعض الأحزاب قد أعلنت في وقت سابق عن أسماء مرشحيها. وبالنظر للحركية السياسية الراهنة، هناك إشارات واضحة بأن جُل الأحزاب السياسية الرئيسية تُقر بوجوب تجاوبها مع اهتمامات الناخبين وأن تتميز عن بعضها البعض بفضل برامج سياسية واضحة ومن خلال إشراك المواطنين عبر التراب الوطني. ولقد طورت الأحزاب السياسية برامج أكثر تفصيلاً حول بعض القضايا المحددة، كما كثفت من لقاءاتها مع الناخبين وشاركت في نقاشات عمومية واجتماعات بمقرات المجالس البلدية. وتمثل هذه الجهود قطيعة واضحة مع المقاربات التي كانت مُتبعة في الحملات السابقة والتي كانت تُركز على الأفراد وتعتمد على العلاقات الشخصية.

إن تمويل الحملات يتطلب موارد ضخمة. ونتيجة لذلك، يبدو أن المرشحين في بعض الحالات قد تم انتقائهم ليس على أساس تاريخهم الحزبي أو التزامهم بمبادئ الحزب بقدرما تم اختيارهم على مدى قدرتهم على تمويل الحملات. وفي هذا الاتجاه يبدو المشهد السياسي المغربي مشابهاً لنظرائه عبر العالم مع التحدي الذي يكمن في ربط البرامج الوطنية بالحملة الانتخابية المحلية. ومن المهم بالنسبة للعمل الجبار الذي تقوم به الأحزاب على الصعيد الوطني والذي تُركز من خلاله على قضايا بعينها وتجعلها في قلب حملاتها، من المهم بأن يُترجَم كل هذا إلى واقع خلال الفترة اللاحقة للانتخابات، واعتباراً للاستياء المُعبر عنه حُيال النظام السياسي بالمغرب، فإنه سيكون من المهم بأن يحصل ذلك على أرض الواقع. فإذا لم يكن البرلمانيون قادرين على البرهنة على أقوالهم ببعض الإنجازات التي وعدوا بها الناخبين خلال الخمس سنوات المقبلة، فإن الناخبين سيتخلون ليس فقط عن الأحزاب وإنما عن العملية الديمقراطية كذلك.

دور النساء: لقد تمكنت النساء من تحقيق الكثير من المكتسبات في انتخابات 2002، أولاً بفضل الاتفاق الذي حصل بين الأحزاب السياسية لتخصيص حيز للنساء المرشحات في اللوائح الوطنية.ونتيجة لذلك خُصص 30 مقعدا، وبشكل

أوتوماتيكياً، من أصل 325 مقعدا للنساء. كما تم انتخاب خمس نساء على مستوى الدوائر، مما رفع من عدد النساء المنتخبات من امرأتين إلى35، الشيء الذي جعل من المغرب إحدى البلدان التي تتمتع بأعلى نسبة تمثيلية نسائية برلمانية. وهذا في حد ذاته إنجاز جدير بالتنويه.

لقد كانت الآمال كبيرة في توسيع اللائحة الوطنية أو إيجاد آليات أخرى لتأمين وزيادة عدد النساء البرلمانيات بنسبة أعلى من نسبة عشرة في المائة. غير أن القانون الانتخابي في صيغته النهائية لم يزد من حظوظ تمثيلية النساء مُبقياً بذلك على الوضع الراهن. ومع غياب أي تغيير في اللائحة الوطنية، فإن المزيد من الجهد تم بذله من طرف الجمعيات النسائية والنساء المُتحزبات للارتقاء بتمثيلية النساء على مستوى اللوائح الحزبية على مستوى الدائرة وتعبئة النساء المرشحات لخوض غمار حملات انتخابية أكثر تنافسية وفعالية لكن كانت النتائج محدودة. لقد عبرت المجموعات النسائية عن انشغالها من كون اللائحة الوطنية قد قلصت من عوامل التحفيز بالنسبة للأحزاب السياسية للدفع بالمناضلات المؤهلات وإعطائهن فرصة لترأس لوائح الحزب المحلية. ويبقى المجتمع المغربي هو المستفيد الأول من التحليل المستمر للتأثير الذي أحدثته التغييرات الأخيرة، وذلك لتحديد أفضل السبل على المدى البعيد لتشجيع مشاركة النساء في العمل السياسي وزيادة مشاركتها في التمثيلية البرلمانية.

دور المجتمع المدني: بانخراطها بشكل أكثر فعالية في القضايا الجوهرية التي تستحوذ على اهتمامها وبتنظيمها لحملات إعلامية فعالة نسبياً وموجهة للجمهور بخصوص قضايا ومواضيع محددة تجاوبت منظمات المجتمع المدني مع الانفتاح المعبر عنه من خلال المبادرات التي أطلقها الملك. فمراجعة مدونة الأسرة على سبيل المثال، منحت العديد من الفرص لمجموعات مختلفة لتمضي قُدماً وتُظهر قدرتها على التأثير على المستوى السياسي. كذلك الشأن بالنسبة لهيأة الإنصاف والمصالحة التي مكنت منظمات المجتمع المدني من العمل كصلة وصل بين الجمهور وصناع القرار. وباتساع فضاء الحريات تناولت منظمات المجتمع المدني قضايا أكثر حساسية مثل الدفاع عن حقوق الإنسان والولوج للمعلومات بشكل أقوى.

وينصب هذا الجُهد حاليا على التحضير للانتخابات. وفي هذا الصدد اضطلع المجتمع المدني بأدوار ريادية في نشر الثقافة الانتخابية والتي تُعتبر أساسية في خفض عدد الأوراق الانتخابية اللاغية مقارنة بالنسبة المعتادة المرتفعة (17 في المائة سنة 2002). ولقد مكنت الجهود المبذولة من طرف ***جمعية 2007 دابا*** وبعض الجمعيات المحلية الأخرى،على سبيل المثال، من التواصل مع ما يزيد عن مليوني مواطن بشكل شخصي في كل مناطق البلاد. هذا بالإضافة إلى الحملات الإشهارية التي نظمتها هذه المنظمات على أمواج الإذاعة والتلفزة والتي خاطبت الملايين، ناهيك عن منظمات المجتمع المدني التي لعبت دوراً هاماً في إدارة وتتبع بعض القضايا المرتبطة بالانتخابات في الأوساط الحزبية. ولخلق جبهة متماسكة تضطلع بمهمة المراقبة المحلية شكلت منظمات المجتمع المدني نسيجاً جمعوياً، إذ يُمكن للمراقبين المحليين أن يُقدموا دعما ثمينا خلال العملية الانتخابية. وكما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل، سيكون من المهم إخبار المسؤولين عن الإنتخابات بحقوق المراقبين وواجباتهم وأن يكون المراقبون بشكل كامل في مجال هذه المواضيع وكذا في مجال الإجراءات ذات الصلة بيوم الاقتراع.

دور وسائل الإعلام: ينظر إلى المغرب أحيانا على أنه "نسبيا واحة لحرية الصحافة" بالمقارنة مع دول الجوار والدول العربية. لقد خفت الرقابة على الصحافة في عهد الحسن الثاني قبيل وفاته سنة 1999. وكان الجميع يحدوه أمل كبير في المزيد من التحرر على عهد الملك محمد السادس في خضم وعود بتحول ديمقراطي. إن الدستور المغربي يكفل حرية الصحافة لكنه من الغير القانوني وفق قانون الصحافة انتقاد الاسلام والملك و"الوحدة الترابية" (أي حق المغرب في الصحراء الغربية). ويتعرض جراء ذلك الصحفيون الذين يخرقون هذا القانون إلى أحكام بالسجن لمدة طويلة وغرامات مالية ثقيلة.

لقد تعرضت حرية الصحافة لتحديات كبيرة قبل الانتخابات. ففي يناير 2007 تم الحكم على ادريس كسيكس وسناء العاجي من مجلة "نيشان" الأسبوعية الناطقة بالدارجة بثلاث سنوات سجنا مع وقف التنفيذ وغرامة 9 آلاف دولار لكل منهما لنشرهما مقالا من عشر صفحات تحت عنوان: "كيف يضحك المغاربة من الدين والجنس والسياسة". كما منعا من مزاولة الصحافة لمدة شهرين تم فيها وقف المجلة وإغلاق موقعها على الشبكة المعلوماتية. وقد تم أيضا تغريم أبو بكر الجامعي رئيس تحرير الجريدة الأسبوعية الناطقة بالفرنسية "لوجورنال إيبدومادير" Le Journal Hebdomadaire 350 ألف دولار في يناير 2007 بسبب مقالات حول قضية الصحراء الغربية. كما أرغم على الاستقالة من رئاسة التحرير ليغادر بعدها المغرب. وفي الخامس من غشت 2007 قامت الحكومة المغربية بحجز مجلتي Telquel" تيلكيل" و"نيشان" Nichane الناطقتين بالفرنسية. وإتهم على إثر ذلك مدير المجلتين أحمد رضا بنشمسي "بالمس بشخص الملك والآداب العامة" عندما تناول في الافتتاحية بالتحليل الخطاب الملكي الأخير بمناسبة عيد العرش، ومقال تحت عنوان " الجنس في الثقافة الاسلامية". ومن المرتقب أن يمثل بنشمسي أمام المحكمة في 24 غشت.

لم تطل أي من هذه القضايا تغطية الانتخابات بشكل مباشر. فالوفد لم يسمع بأي مزاعم لتخويف الصحافة لحملها على دعم أو معارضة أي عضو أو حزب معين. غير أن هذا الجو المشحون قد يأثر على النقاش السياسي العام مما قد يسير في الاتجاه المعاكس للهدف الرئيسي لتوطيد العملية والمؤسسات الديمقراطية.

أما بخصوص الولوج لوسائل الاعلام أثناء الحملة الانتخابية، فسيخصص حيز زمني في وسائل البث التابعة للدولة وفق التمثيلية الراهنة في البرلمان. ومن تم فإن الفرق البرلمانية السبعة لكبرى الأحزاب التي ستتقاسم بالتساوي 70 في المائة من الوقت الاعلامي راضية عن التوزيع على خلاف الأحزاب الصغرى غير المتوفرة على مقاعد في البرلمان والتي ستتقاسم 30 في المائة من الوقت المتبقي . إن المقاربات المرتبطة بتوزيع الحيز الزمني في وسائل الإعلام الحكومية تختلف من بلد إلى آخر، إلا أن القضية الأساس تكمن فيما إذا كانت فرصة كافية للأحزاب لتقديم برامجها حتى يتسنى للناخبين القيام باختيار سياسي صائب ومدروس. يبدو أن المقاربة المغربية تستجيب لهذا الحد الأدنى وتشبه مقاربات أخرى متبعة في بلدان أخرى. فهي تحث عن قصد أو عن غير قصد على تشجيع التحالفات والأحزاب الكبرى،ولا تشجع تكوين أحزاب صغرى، وهذه قضية تواجه كل الأنظمة السياسية.

III. التوصيات

انطلاقا من روح التعاون الدولي وقيم الديموقراطية التي نتقاسمها نقترح ، و باحترام، التوصيات التالية:

1) ينبغي أن تطبق السلطات المغربية، بطريقة متساوية ومحايدة، كل القواعد الخاصة بالحملات، بما في ذلك منع شراء الأصوات، واستعمال الموارد العمومية أو موارد المؤسسات الدينية في الحملات، مع تطبيق القوانين المنظمة لتمويل الحملات

2) ينبغي على السلطات المغربية أن تسمح بأكبردرجة من الإنفتاح فيما يخص تنظيم الحملة وكذا تبادل الأفكار بشكل حر خلال الفترة الموصلة للإنتخابات. كما ينبغي تشجيع تغطية مفتوحة وكاملة للعملية الإنتخابية وللقضايا السياسية بشكل عام من طرف الصحافة ووسائل البث المغربية. وينبغي كذلك لزوم الحذر لتفادي الأعمال التي قد تؤدي إلى احباط الخطاب السياسي، سواء تعلق الأمر بالفترة السابقة على الإنتخابات أو التي تليها.

3) ينبغي على الأحزاب، على المستويين الوطني والجهوي ، أن تثابر في جهودها لكسب ولاء المصوتين من خلال قواعد مبنية على قضايا محددة وعلى الإتصال بالناخبين. كما ينبغي على الأحزاب، وبشكل خاص، أن تعمل على تشجيع وتطبيق المشاركة النشطة في العمل البرلماني لأعضائها المنتخبين الجدد. وينبغي تشجيع البرلمانيين على النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم بموجب الدستور.

4) ينبغي تزويد المسؤولين على الإنتخابات في كل مكتب اقتراع محلي بتوجيهات مكتوبة واضحة حول طريقة التعامل مع المراقبين المحليين والدوليين، وينبغي أن تستوفي تلك التوجيهات الشروط الواردة في اعلان المبادئ حول المراقبة الدولية للإنتخابات، والتي ينبغي أن تشمل كذلك حقوق المراقب المحلي ومسؤولياته

5) ينبغي أن يزود المراقبون برخصة إعتماد معترف بها من طرف الجميع تضمن لهم ولوجا مفتوحا لأماكن التصويت

6) تعتبر المراقبة المحلية وسيلة مهمة لإشراك الناخبين في العملية الديموقراطية ولتحسين إيمانهم بالعملية السياسية. كما ينبغي أن يسمح لشبكة المراقبة المحلية بأن تستخدم العدد الذي تراه ضروريا من المراقبين المؤهلين والمدربين

7) ينبغي إخبار المراقبين المحليين والدوليين وبشكل كامل بحقوقهم ومسؤولياتهم ، كما على هؤلاء أن يتصرفوا بطريقة غير منحازة ومهنية

8) ينبغي الإعلان عن نتائج التصويت في أسرع وقت ممكن، كما ينبغي أن يتاح للمراقبين ولوج تام من خلال الإطلاع على فرز الأصوات وإعداد جداول النتائج. كما ينبغي نشر العدد النهائي للأصوات مباشرة بعد جدولتها، بما في ذلك المجموع الكامل أو الأعداد مفصلة حسب مكاتب التصويت

9) على الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني أن تستمر في جهود الإتصال بالناخبين. لكن ستتطلب زيادة إشراك المواطن ، على المدى البعيد ، جهودا كبيرة لتوطيد العلاقة بين اختيارات الناخب و التمثيلية البرلمانية ونتائج السياسات

10) ينبغي على السلطات المغربية، على مدى أطول،أن تفكر في التغييرات القانونية التي من شأنها أن تنمي و تعزز تمثيلية الأحزاب السياسية بشكل فعال، وتزيد من فعالية المؤسسات السياسية

11) ينبغي تتبع، وعن كتب، آثار هيكل الإنتخابات على مشاركة المرأة وتقييمها لتحديد أفضل السبل للرفع من التمكين السياسي للمرأة ومن تمثيليتها في البرلمان وعلى مستوى الزعامة في الأحزاب السياسية.

ويود الوفد أن يعرب عن تقديره لكل الذين التقى بهم .

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بجيرار لاتوليب في الرباط على الرقم 50/26 01 77 37 212+ ، وفي واشنطن بجيفري انجلند على الرقم 5500 728 202 1+.